الخميس ٢١ صفر ١٤٤٨ هـ - 6 أغسطس 2026 م

أخبار النافذة

سابقة قانونية.. القانون البريطاني يعترف بمناهضة الصهيونية بعد اعتقالهما في طرابلس.. نداء استغاثة إلى أردوغان لإنقاذ المهندس محمود فتحي وزوجته قفزة أسعار البيض بأكثر من 30 جنيهًا تربك الأسر المصرية بعد خروج صغار المنتجين وتحذيرات من موجة غلاء جديدةمعاريف || طائرة مسيرة عملاقة تخترق الحدود الإسرائيلية قادمة من مصر 13 عامًا من جريمة العصر.. شهادة البرادعي حول مجزرة فض رابعة "الفاضحة" للانقلابهل يحمي "الأوكتاجون" مصر أم يعزز قبضة السلطة العسكرية؟ "جرائم ضد الإنسانية".. هيومن رايتس ووتش: حسب الخطة: مذبحة رابعة وعمليات القتل الجماعي للمتظاهرين في مصر مدى مصر || استبعاد مئات الآلاف من بطاقات التموين بشر أزمة بعد تعليق الدعم عن أسر اعتُبرت "غير مستحقة"

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسية » المقالات

سابقة قانونية.. القانون البريطاني يعترف بمناهضة الصهيونية

الخميس 6 أغسطس 2026 10:00 م

كتب: ديفيد ميلر

ديفيد ميلر

أكاديمي وباحث بريطاني عمل أستاذا لعلم الاجتماع السياسي في جامعة بريستول

تلقينا أخيرا حكم محكمة استئناف العمل في قضيتي، إثر المحاولة الفاشلة لجامعة بريستول لإلغاء انتصارنا القانوني التاريخي المتحقق في فبراير 2024. وكانت محكمة العمل الابتدائية قد أقرت بأن معتقداتي المناهضة للصهيونية جديرة بالاحترام الكامل في أي مجتمع ديمقراطي، وتتمتع بالحماية بموجب المادة (10) من قانون المساواة لعام 2010.

ويغمرني سرور عارم وأنا أعلن انهيار محاولة جامعة بريستول للطعن في ذلك الحكم، وهو ما يُرسي سابقة قانونية دائمة في جميع أنحاء بريطانيا.

أتقدم بخالص الشكر لكل من ساندني طوال هذه الإجراءات التي استغرقت سنوات عدة، وللآلاف الذين تبرعوا بسخاء لحملة التمويل الجماعي القانونية، ولفريق دفاعي القانوني الدؤوب: زاك سامور (من 11KBW)، وجيانا سيغلياس (من بريك كورت)، وزيلور وجهاد رحمان (من رحمان لوي). كما أعرب عن امتناني للهيئة القضائية في محكمة استئناف العمل برئاسة اللورد فيرلي.

انطلقت حملة الحركة الصهيونية لاستهدافي في جامعة بريستول في ربيع عام 2019، لتبلغ ذروتها في عام 2021 عندما فُصلت تعسفيا في نهاية المطاف. ومنذ ذلك الحين، واجهت سنوات من الإجراءات القانونية المضنية لإثبات صحة موقفي. ويشكل هذا الحكم الأخير علامة فارقة تاريخية منقطعة النظير؛ إذ يمثل إقرارا شاملا بمسيرتي الأكاديمية الطويلة كأستاذ لعلم الاجتماع، وفضحا لأساليب الترهيب الصهيونية، ودرعا قانونيا ملزما يحمي بصفة دائمة حقوق جميع منتقدي الصهيونية ومناصري الشعب الفلسطيني في بريطانيا.

يرتكز جوهر هذه القضية على الاعتراف بآرائي المناهضة للصهيونية كمعتقد فلسفي يحظى بالحماية بموجب المادة 10 من قانون المساواة لعام 2010.

لطالما تناولت بحوثي، طوال مسيرتي الأكاديمية، دراسة منهجية لمراكز القوى، والدعاية الحكومية، والعلاقات العامة، وشبكات الضغط السياسي. وقد مثّلت الحركة الصهيونية محورا رئيسيا في هذا السياق. وفي حكمها النهائي، أولت محكمة الاستئناف اهتماما خاصا بتماسك ووضوح رؤيتي المناهضة للصهيونية للعالم، مصادقة بذلك تماما على الإطار الفكري الذي سعت الجامعة وجماعات الضغط الخارجية إلى شيطنته.

ويؤكد الحكم صراحة على المنطق السليم في وصف الأيديولوجية الصهيونية بـ"العنصرية"، نظرا لترويجها لإقامة دولة "لعرق واحد من البشر في إقليم يضم أعدادا كبيرة من أبناء عرق مختلف."

وعلاوة على ذلك، أقرت المحكمة بأن الصهيونية "يمكن وصفها، بصورة مشروعة ومتماسكة، بأنها حركة استعمارية وإمبريالية". وبإرسائها لهذه الحماية، جردت المحكمة فعليا أحد أبرز الأسلحة المستخدمة لإسكات أصوات المعارضة في الغرب؛ فلم يعد بالإمكان استهداف الأكاديميين والطلاب والنشطاء قانونيا بالفصل التعسفي أو الإقصاء التأديبي من أماكن عملهم، لمجرد إشارتهم إلى العنصرية الهيكلية المتأصلة في الصهيونية.

رد فعل اللوبي الصهيوني: "هزيمة شرودنغر"

وفي أعقاب صدور هذا الحكم التاريخي، جاء رد فعل الحركة الصهيونية متسما بصمت غريب، غير أنه كان كاشفا بوضوح لتوجهاتها السياسية. فقد سارعت جماعات مثل "مجلس نواب اليهود البريطانيين"، و"الحملة ضد معاداة السامية"، و"اتحاد الطلاب اليهود" لاحتواء التداعيات، بعدما وجدت نفسها مجبرة على التعامل مع سابقة قضائية ملزمة.

وكما أشار المعلق القانوني والسياسي عمار كاظمي، فإن الخطاب الداخلي لهذه الجماعات يفضح حالة مستمرة من "هزيمة شرودنغر". فمن ناحية، تدّعي هذه الجماعات القوة المطلقة وترفض التراجع؛ ومن ناحية أخرى، تتكبد انهيارات قانونية تامة جراء فشل أجهزة الدولة والمؤسسات التعليمية ذاتها -والتي تستخدمها كدروع هيكلية- في ممارسة الرقابة والقمع المنشودين.

- الحملة ضد معاداة السامية: في ردها على القرار، سعت الحملة للتقليل من شأن الحكم، زاعمة أن المحكمة لم تبرئ تصريحاتي صراحة من تهمة معاداة السامية، متجاهلة حقيقة تاريخية تتمثل في إقرار جامعة بريستول بأن فصلي لم يكن على خلفية معاداة السامية، ناهيك عن صدور تقريرين خارجيين من مستشارين ملكيين برآني تماما من كافة تلك الاتهامات.

وتحسرت الحملة على أن الحكم يخلف وراءه "حقل ألغام من الواجبات المتناقضة" أمام أرباب العمل في بريطانيا الساعين لتحصين الهيئات الداعمة لإسرائيل ضد أي انتقاد.

- اتحاد الطلاب اليهود: أصدر الاتحاد بيانا دفاعيا متوترا، مناشدا فيه عدم السماح للنشطاء بـ"تسليح هذا الحكم" (أي استخدامه كسلاح). وادعى الاتحاد أن هذه "النتيجة القانونية الضيقة" يجب ألا تُتخذ كإقرار بالأفكار المناهضة للصهيونية؛ وهي حيلة بلاغية يائسة، خاصة أن حيثيات محكمة استئناف العمل قد صادقت صراحة على مشروعية وتماسك وثقل الرؤية المناهضة للصهيونية.

- مجلس نواب اليهود البريطانيين: ردد المجلس أصداء هذا الذعر، في محاولة لصرف انتباه الرأي العام عن هذه السابقة القانونية. ويأتي هذا امتدادا لتاريخه الطويل في محاولة فرض الرقابة على وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية التي تجرؤ على التعامل مع معاداة الصهيونية كفئة فلسفية مشمولة بالحماية.

وتفضح هذه الهستيريا التوجه السياسي الحقيقي لهذه الجماعات؛ فهي تتصرف ككيانات قمعية مؤسسية غايتها فرض الرقابة على حرية التعبير داخل الحرم الجامعي وأماكن العمل في بريطانيا. وحينما تنهار إستراتيجياتها القانونية، تلجأ إلى التحذير من "الضعف" المؤسسي داخل نفس الأنظمة التي احتضنتها سابقا. كما يثبت هذا أن الإستراتيجية الوحيدة الفعالة في تحدي الصهيونية تكمن في أخذ زمام المبادرة الهجومية ورفض التراجع. وكما اتضح، فقد تهاوت كافة إجراءاتهم العدائية -والتي تسببت في فصلي ابتداء- لتتحول إلى حالة من لعب دور الضحية ولعق الجراح بعد انتصاري القانوني الثاني.

الخلاصة: ما الذي تحقق؟

يمثل هذا الانتصار الحاسم ردا أخلاقيا واقعيا قاطعا على سنوات من محاولات اغتيال الشخصية التي تعرضت لها. وباتت السابقة القانونية التي أرستها هذه القضية الآن حصينة وملزمة للجميع في كافة أنحاء بريطانيا.

إن هذا الانتصار هو ملك لكل طالب تعرض للترهيب لارتدائه الكوفية، ولكل محاضر هُدد بإجراءات تأديبية جراء تعبيره عن آرائه المناهضة للصهيونية، ولكل إنسان في أي مكان يرفض الخضوع لمحاولات الإسكات عبر الحرب القانونية المؤسسية.

لقد سعت الحركة الصهيونية، عبر استخدام جامعة بريستول كأداة لها، إلى جعلي عبرة لردع الآخرين. ولكن، بسبب غطرستها المؤسسية وفشلها القانوني، ساهمت بدلا من ذلك في إرساء درع قانوني ملزم سيحمي حركة التحرر الفلسطيني لأجيال قادمة. ومع أن المعركة لا

تزال مستمرة، فإن الارضية القانونية التي نقف عليها قد تغيرت إلى الابد.

إنني أتطلع الآن بكل شوق للعودة إلى عملي في جامعة بريستول واستعادة منصبي كأستاذ لعلم الاجتماع السياسي. ومن الأهمية بمكان استئناف مسيرتي المهنية، مما يتيح لي الحرية للعمل في قطاع التعليم العالي دون أي خوف من الترهيب أو الانتقام.

تقارير

خصم 50% على مونوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل
الجمعة 22 مايو 2026 06:30 م

تقارير

استغاثة عاجلة لإنقاذ حياة الدكتورة شيرين شوقي المعتقلة بسجن العاشر من رمضان
الأربعاء 15 أبريل 2026 11:00 م

مقالات متعلقة

ةيكريملأا ةيداصتقلاا تابوقعلا طوسو "ميعزلا" بمارت

ترامب "الزعيم" وسوط العقوبات الاقتصادية الأميركية

؟ريّغت يذلا ام ..نيسيئرو نيقافتا نيب يناريلإا يوونلا جمانربلا

البرنامج النووي الإيراني بين اتفاقين ورئيسين.. ما الذي تغيّر؟

ةيكريملأا ةبوبرعلا مذه

هذه العروبة الأميركية

دقنلا قودنص ةهجلوم يف رصم ةحلسأ

أسلحة مصر في مواجهة صندوق النقد

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©